# جنوب السودان.. صراع التاريخ «2 - 2»

محجوب محمد صالح

في حلقة سابقة تساءلنا عن أسباب الصراع الحالي بين مكونات الحركة الشعبية الحاكمة في الدولة الوليدة، وقلنا إن مردها لخلافات وشكوك كبيرة ظلت تسيطر على أذهان قادة الحركة دون أن يتمكنوا من إيجاد وسيلة لمعالجة هذه الخلافات والسيطرة على تلك الشكوك.

إن أي تحليل لتداعيات الأزمة الحالية في الجنوب وأطراف الصراع التي أشرنا إليها في الحلقات السابقة لا ينبغي أن يتجاهل حقيقة أساسية في جنوب السودان وهي سيادة (ثقافة العنف والتمرد) التي أفرزتها الحرب الأهلية في الجنوب.

وقد نبهت في مقال قبل 15 عاما إلى أن سيادة ثقافة العنف والتمرد في الجنوب ستظل سائدة حتى لو تحقق السلام وقلت (وتنكهن بأن الصراع المسلح سيستمر بعد السلام حتى إذا انفصل الجنوب وأسس دولته الخاصة، وستشهد مزيدا من الصراعات الشخصية والتكتلات القبلية وسيلجأ كثير من هذه الفئات لحسم صراعها بالسلاح)، وهذا هو ما يحدث بالضبط الآن وهو نتيجة طبيعية لسيادة ثقافة العنف والتمرد.

ثمة ثلاث معسكرات متصارعة الآن في دولة جنوب السودان، وقد رصدناها سابقا، وهي مجموعة سلفاكير وهي متحصنة بـ«الشرعية» التي اكتسبتها بالانتخابات ومعتمدة على سند قبلي وعلى سلطة الدولة وترغب في الانفراد بالأمر والقضاء على منافسيها، ومجموعات باقان التي تعد نفسها القيادة السياسية التاريخية للحركة والحافظة لإرثها داخل الحزب، والأجدر بقيادة الدولة الوليدة، ومجموعة ريك مشار المعتمدة على الثقل القبلي لقبيلة النوير والمنافسة لقبيلة الدينكا على القيادة استنادا إلى شراسة مقاتلي القبيلة.

وهناك مجموعة رابعة تتخذ الآن موقف الانتظار والترقب، وهي مجموعة القبائل الاستوائية التي لعبت دورا كبير في إجهاض اتفاقية أديس أبابا مطلع الثمانينيات عندما تبنت فكرة القضاء على (هيمنة الدينكا)، وذلك بتفكيك الجنوب الموحد إلى ثلاث ولايات وهم لم يحسموا أمرهم في الصراع الدائر الآن.

ولكن اللافت أن ولاة ولايات الاستوائية الثلاث في اجتماعهم الأخير طالبوا بمواقع قيادية في جيش الحكومة لضباط الولايات الاستوائية بحثا عن موقع متقدم في القوة الرسمية الضاربة مما يعني أنهم يبحثون عن مواقع القوة التي تدافع عنهم.

وأوغندا -أو على الأقل رئيسها موسيفيني- عينه على القبائل الاستوائية الأقرب إليه ويراهن على خلق تحالف بينهم وبين الدينكا في مواجهة النوير ومعسكر أبناء قرنق، وتجيير مثل هذا التحالف لصالح الحلف الجنوبي/الأوغندي مما يثير مخاوف دول الجوار الأخرى -كينيا وإثيوبيا والسودان- وطموحات موسيفيني هي العنصر الجديد في الصراع، وهي الأكثر خطورة، لأن من شأنه أن يضفي عليه بعدا إقليميا مقلقا.

هذه العوامل الصراعية الناشطة في ساحة الجنوب اليوم تجعل المفاوضات التي انطلقت من أديس أبابا مهمة عسيرة، وسلفا كير المتحصن بقوة الدولة يواجه نقطة ضعف أساسية، وهي أن الجيش الذي يعتمد عليه ما زال (قوة تحرير) ولم يتحول بعد إلى جيش قومي، وما زال أقرب لمجموعات من الميليشيات القبلية المتصارعة التي تفتقد الانضباط والضبط والربط.

وقد انقسمت أثناء الصراع الأخير فوقف بعضها مع سلفا كير وتمرد البعض الآخر عليه وانضم للمعارضة، ولولا سلاح الجو الأوغندي والوجود الحاسم لقوات أوغندية على الأرض لكان الصراع أكثر دموية ولما صمد جيش الحكومة، ولانتقل الصراع إلى مناطق عديدة تنعم الآن بالهدوء، وهذا هو السبب الذي يحدو بدول الجوار الأفريقي ألا تتخذ موقفا حادا في المطالبة بانسحاب القوات الأوغندية لأن الإبعاد التي ترفض الوجود الأوغندي العسكري في الجنوب تدرك أن انسحابهم فجأة سيؤدي إلى الانهيار الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الهش ويفتح الباب لحرب شاملة.

ولذلك يسعون الآن إلى احتواء الوجود الأوغندي داخل قوة عسكرية أفريقية بمشاركة العديد من دول الجوار تنشط تحت علم الاتحاد الأفريقي ولا تمثل دولة بعينها، وبهذا «يذوبون» الوجود الأوغندي في وجود عسكري أفريقي أكبر، لكن أوغندا ستظل القوة الأكثر أثرا في هذا الجيش الأفريقي.

أما السودان فهو الآن يتعامل مع أزمة الجنوب بقدر كبير من التحفظ ويختفي وراء لافتتين- لافتة دعم الشرعية المتمثلة في سلفا كير حسب مقررات الاتحاد الأفريقي ولافتة التوسط بين الفرقاء في إطار جهود الإيغاد باعتباره عضوا فيها- لكن ليس سرا أنه يتعرض لضغوط من جماعة رياك مشار ليؤازرهم.

ومع حرص السودان على سلفا كير وتطوير العلاقة معه فإنه يعرف ويحسن التعامل بدرجة أكبر مع رياك مشار الذي كان مشاركا في حكومة الخرطوم وفي معاركها ضد الحركة الشعبية إبان الحرب الأهلية، والذي حافظ على قنوات مفتوحة مع الحكومة حتى بعد عودته لصفوف الحركة، ولا يزال يطمع في أن تدعم الخرطوم مشروعه الهادف إلى الاستيلاء على السلطة في الجنوب وسيطرته على مواقع النفط في أعالي النيل الكبرى.

ورغم أن الخرطوم ما زالت تتمنع فإنها لا تريد أن تقطع شعرة معاوية معه، غير أن موقف الخرطوم محسوم تماما تجاه باقان أموم وجماعته، إذ يعدونهم الأكثر عداء للشمال والأكثر دعما للجبهة الثورية ولمعارضي حكومة الخرطوم.

وهنا يقودنا إلى الحديث عن النفط الذي بات عنصرا أساسيا في أي صراع يدور في الجنوب أو هو مصدر الدخل الوحيد لجنوب السودان وهو - أيضا- المسؤول عن استشراء الفساد الذي شكا منه سلفا كير كثيرا، رغم أن معارضيه يعتقدون أنه يبالغ في الحديث عن الفساد ليخلق منه مبررا لاغتيال شخصيات منافسة بعد اتهامهم بالفساد دون دليل.

لكن النفط لا يهم أمره الجنوبيين وحدهم، إذ إن هناك مستثمرين آخرين في مقدمتهم الصين وماليزيا والهند يهمها أمر النفط، وهناك أميركا التي تريد كسر الاحتكار الصيني على نفط الجنوب ويثير قلقها أن الصراع الحالي يدور في مناطق النفط.

ومع أن كلا الطرفين المتحاربين بيدي الآن استعدادا لتجنيب حقول النفط مخاطر الحرب لأنهم يدركون أهميته بالنسبة لهم، فإنه إذا أصبحت الحرب الأهلية شاملة وازدادت ضراوة المعارك فسيصعب على المتحاربين الحفاظ على حقول النفط بمنجاة من شرور القتال، وهو ما يسهم في الضغوط على الجانبين لتنفيذ وقف إطلاق النار والبحث عن تسوية سياسية.

بات المجتمع الدولي يضيق ذرعا بهذا النزاع، ولذلك سيبذل المزيد من المساعي والضغوط للوصول إلى معادلة واقعية لاقتسام السلطة والثروة بين الفرقاء في الجنوب، لكنه لا يستبعد احتمال التدخل العسكري من حساباته إذا اندلعت الحرب من جديد.

الوضع- إذن- مفتوح على كل الاحتمالات، لكن بعض الأمل ما زال معقودا على إنجاح مساعي الحل بالمزيد من الجهود الإقليمية والدولية.

عن «الجزيرة نت»

# انسحاب شركة أسترالية يعكس التحديات التي يواجهها مشروع الغاز الطبيعي الإسرائيلي

سايمون هندرسون

في 20 أيار/مايو، أعلنت شركة "وودسايد بتروليوم" ثاني أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في أستراليا، أنها أنهت خططها التي دامت فترة طويلة لشراء حصة [من حق الامتياز في التنقيب عن الغاز] في حقل الغاز البحري الإسرائيلي "لفيتان"، مشيرة إلى أن "المفاوضات بين الطرفين فشلت في التوصل إلى نتيجة مقبولة تجارياً". ويخفي بيان الشركة رقيق العبارة الخلافات في الأسعار والضرائب التي قد تردع مستثمرين أجانب آخرين، توجد حاجة ماسة إليهم لاستغلال الثروة الهيدروكربونية الإسرائيلية الجديدة بصورة كاملة.

عندما أعلن عن مصلحة شركة "وودسايد" المالية في مشروع "لفيتان" للمرة الأولى في أواخر 2012، كان ينظر إلى الصفقة المفترضة التي قدرها 2.7 مليار دولار بأنها العامل الرئيسي لتمويل استغلال أكبر حقل غاز بحري في إسرائيل، ووسيلة محتملة لفتح سوق للغاز في آسيا، التي هي مركز العمليات التجارية القائمة للشركة. لكن محادثات "وودسايد" اللاحقة مع مختلف اللاعبين ذوي الاهتمام بالصفقة - ومن بينهم سلطات الضرائب الإسرائيلية، وشركة "نوبل للطاقة" الأمريكية (المشغلة للحقل والمالكة حصة الأقلية فيه)، والشركاء الإسرائيليين برئاسة "دبليك إينرجي" - كانت صعبة. وكانت التقارير عن المفاوضات المتعثرة قد وصلت باستمرار في الأشهر الأخيرة، وبصورة أكثر تنويراً عندما تم إلغاء حفل للإحتفال بالإعلان [عن التوصل إلى صفقة من نوع ما] في آخر لحظة في آذار/مارس. وهناك تفاصيل ضئيلة عن مسار المفاوضات الخاطئ، ولكن المحاولات للاتفاق على السعر النهائي ربما كانت معقدة بسبب تغييرات تصاعدية في حجم الحقل وظهور مسارات لخطوط الأنابيب للتصدير، التي هي أرخص وأكثر عملية من التحول إلى الغاز الطبيعي المسال، الذي هو إحدى المهارات الخاصة لشركة "وودسايد".

ويوفر البيان الرسمي للشركة تلميحات حول مثل هذه المشاكل، بتنويهه إلى عدم التوصل إلى صفقة "قد تسمح بتنفيذ الاتفاقات ذات التواصيف الكاملة"، وإشارته إلى "التزام الشركة باتخاذ قرارات استثمارية منظمة". إلا أن "وودسايد" لم تغلق الباب تماما أمام المشاركة في المستقبل؛ وأشار البيان فقط بـ "أننا لن نتوصل إلى [اتفاق] وفقا للاقتراح الحالي"، بينما "عبّر الرئيس التنفيذي بيتر كوليان عن تقديره وشكره للمشاركين في «مشروع لفيتان الإستثماري المشترك» والحكومة الإسرائيلية لعملهم معنا".

وعلى نطاق أوسع، يوضح قرار "وودسايد" التحديات التي يواجهها تطوير اكتشافات الغاز البحري الإسرائيلي. فحقل "تمار" التي تملكه البلاد قد دخل مرحلة الإنتاج قبل عام، ومن المقرر أن يبدأ تشغيل حقل "لفيتان" الذي يحتوي على ضعف حجم كمية الغاز في حقل "تمار"، في عام 2016 أو 2017. وسوف تؤدي الاحتياطيات المشتركة من هذين الحقلين وغيرها من الحقول إلى قيام فائض للتصدير. وكانت إسرائيل تعمل حتى الآن، على [التوقيع على] صفقة لبيع الغاز إلى المنشآت الصناعية الأردنية، فضلاً عن خطط لمد خط أنابيب إلى محطة للتوليد الكهرباء في الضفة الغربية ومد خطوط أنابيب تحت البحر إلى مصر وتركيا في المستقبل. إلا أن جميع هذه المشاريع لا تزال مبدئية بصورة أو بأخرى.

وعلاوة على ذلك، لا يزال تطوير مشاريع الهيدروكربونات في إسرائيل يتطلب الكثير من الإستثمارات. فإلى جانب اكتشافات الغاز الرئيسية، ترى شركة "نوبل للطاقة" أنه قد تكون هناك مكامن للنفط تحت حقول الغاز. وقد استخدمت "دبليك" مؤخرا طرح سندات ناجحة لجمع ملياري دولار لتطوير حقل "لفيتان"، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من التمويل. ومن المرجح أن يتطلب ذلك حفاظ إسرائيل على نظام ضرائب يكون موضع ترحيب من قبل الشركات الأجنبية، التي لديها مساهميها الخاصين بها لتلبية مطالبهم فضلاً عن الفرص البديلة للاستثمار في أماكن أخرى من العالم. ونظرا لأن إيرادات الغاز لم تبدأ في الارتفاع سوى حالياً، ستحتاج الحكومة إلى الحفاظ على بيئة سياسية محلية لا تصبح فيها قرارات الطاقة - المثيرة للجدل علناً - كثيرة الخصام بحيث تسبب مماطلة في الاستثمار الخارجي.

عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط"

# كيف يُفكر النظام السوري؟

محمد الرميحي

كنت أود أن أعنون المقال بعنوان آخر هو: الانتصار السوري! إلا أنني خشيت أن أعطي القارئ العَجل فكرة غير صحيحة عما أريد، خصوصا أن كثيرا منا يهتمون بالعناوين فقط! ما أرغب أن أعرضه للقارئ هو وجهة نظر يسوّقها النظام السوري عبر متحدثيه، ومن خلال وسائل إعلامه الموجهة إلى جمهوره والمتعاطفين معه، وهي وجهة نظر أحاول أن أخص منها الزبد، وهي الشتائم والاستهزاء الموجه ضد المعارضة وضد الدول التي يرى النظام أنها «تحرض» ضده حتى أصل إلى صلب المنطق الذي يعرضه، وليس من أجل عرضه، ولكن من أجل إضاءة على نوع التفكير الذي يحكم دمشق اليوم.

تتلخص الأفكار العامة، كما تابعتها من خلال لقاءات مطولة عرضت على بعض وسائل الإعلام السورية الرسمية، تتلخص في المحاور السبعة التالية:

أولا: إن مركز العرب ومحورهم الأساسي هو ثلاث عواصم «دمشق الأمويين»، و«بغداد العباسيين»، و«قاهرة الفاطميين»، وهي المراكز الثلاثة الرئيسة في العالم العربي، وبقية الدول والأقطار هي «عرب عاربة» ليس لها ثقل تاريخي يذكر، كثير منها إما بلاد فلاحة، وإما بلاد بداوة. العواصم الثلاث الآن تتقارب مع بعضها لتشكيل محور «الإنقاذ العربي»، فهذه بغداد تشكل اليوم ضلعا مهما لمقاومة «البداوة التكفيرية»، وهذه دمشق تواجه بصدرها كل قوى التكفير والإرهاب، وهذه القاهرة قادمة بعد أن تخلصت من أدران «الإسلام الحركي»، وأتوقف هنا حتى أشرح أن وجهة النظر هذه تروج لمن يتابعها، في الداخل السوري وخارجه، أن مصر قادمة إلى محور «الحضارة» بعد أن رفضت أن تنضم إلى محور «البداوة» والتشدد! قد يبتسم عاقل بشيء من السخرية لهذا التحليل في النقطة الأخيرة بالذات! ولكنني على ثقة معقولة بأن الفكرة تستقبل من كثيرين على أنها حقيقة قادمة، خاصة اتساق العاصمتين (دمشق وبغداد) في تحالف المنتظرين!

ثانيا: إن الولايات المتحدة، وبالطبع معها إسرائيل وبعض العرب الذين يسيرون في ركابها، ترغب في أن تطوق روسيا، التي تعتبرها خطرا على مصالحها في المديين المتوسط والبعيد، بطوق مُعاد من دول إسلامية حليفة، وقد فعلت ذلك في سلسلة من أفغانستان إلى باكستان إلى دول إسلامية في وسط آسيا. ويذهب الرأي ليقول، إن ثغرة ذلك العقد هي إيران التي تستعصي على إحكام الطوق حول روسيا، وبالتالي فإن محاولات الولايات المتحدة والغرب في إخضاع إيران، طبعا بمساعدة من دول عربية، تحث على الدخول في حرب معها، وإسرائيل التي تستعد لذلك، هذا الاستعصاء على الحلف الغربي، يبرر اتهام إيران المتزايد بدعم سوريا والعراق، وهو اتهام مبالغ فيه ويسعى إلى شيطنة إيران! وهي الآن المطل الرئيس لروسيا على الشرق الأوسط وحلقة الطوق المكسورة وحليفة النظام السوري.

ثالثا: إن الموقف الغربي من روسيا في الفترة الأخيرة، خاصة في أوكرانيا، هو بسبب فشل «جنيف 2»، الذي دفعت به القوى الغربية، وترى تلك الدول أن الفشل كان بسبب مساندة روسيا لسوريا، لذلك «اختلقت» لها مشكلة في أوكرانيا، وقد تخلق لها مشكلات أخرى لإشغالها عن الشرق الأوسط!

رابعا: إن مشكلة أوكرانيا الرئيسة هي إجبار الرئيس الأوكراني على التخلي عن منصبه وترك البلاد، ولهذا وقعت أوكرانيا في هذه الفوضى التي تهدد وحدة ترابها واستقرارها ربما لعقود طويلة قادمة، ومن هنا «حكمة الرئيس الأسد» في عدم تركه بلاده وعاصمته، لأن ذلك بالضرورة سوف يخلق فراغا يقود إلى تقسيم سوريا.

خامسا: القوى التي أجبرت الرئيس الأوكراني على الرحيل هي قوى «فاشية»، وهنا استعارة من نفس التعبير الروسي لتوصيف تلك القوى، وهي كمثلها التكفيرية في سوريا، بل إن بينهما علاقات وثيقة (بين التكفيريين والفاشيين) ويقومان بنفس الأعمال التخريبية في البلدين وبنفس الأسلوب، كما يتعاون «رؤساؤهما» مع الغرب وإسرائيل!

سادسا: إن سقوط دولة الوحدة (السورية المصرية) لأنها كانت دولة «مخابرات»، وإن الرئيس الأسد هو أول من دعا إلى إصلاحات في النظام السوري منذ عام 2007، وإنه أكمل تلك الإصلاحات بتغيير الدستور، والسماح الآن بانتخابات «تعددية»، وهو اعتراف بأن بعض الأخطاء ارتكبت في الماضي ويجري إصلاحها الآن في سوريا، وأن المرحلة القادمة، وهي مرحلة «قرب الانتصار»، تواجه تحديات أكبر مما واجهت سوريا منذ ثلاث سنوات، بقاء النظام كل هذا الوقت دليل على «حب الشعب السوري» الذي كان أول من صنع الاستقلال في البلاد العربية، على تمسكه بالنظام وبرئيسه!

سابعا: إن السوريين مسيسون، بل من أكثر العرب انشغالا بالسياسة، فليس جديدا عليهم الاختلاف الواسع على مسارات مجتمعهم، ولكنهم اليوم يرفضون التكفيريين والغلاة، لذلك سوف ينتخبون الرئيس الأسد من جديد!

حاولت أن أخص في النقاط السبع السابقة مصفوفة الخطاب الإعلامي والسياسي للنظام السوري وحواريه في وسائل إعلامه المختلفة والمتعاطفة، وهي كما يرى القارئ الفطن يمكن أن توصف بدس السم في العسل، تبدو من الخارج في بعضها للبسطاء وكأنها نقاط ارتكاز يصلح أن تكون قابلة للتفكير، ولكنها في الوقت نفسه تخلط «التمني» بالواقع والخيال بالحقيقة.

كيف يمكن أن يصدق عاقل أن ما يحدث في سوريا انتصار، بعد كل هذه الآلاف المؤلفة من القتلى، وهذه الملايين من المشردين، وهذه البلاد التي أصبحت خرائب تنعق فيها البوم! وكيف يوصف نظام بأنه «حضاري» ويقبع في مقابره مئات الآلاف من القتلى دون ذنب، وفي سجونه أمثالهم وعلى حدوده أضعاف أضعافهم من اللاجئين؟! وأي شعب سوري سوف «يظل معه رئيسه»: الأيتام؟ الثكالى؟ المعوقون؟ النائحون الجائعون؟ هؤلاء من سوف يظل الرئيس السوري معهم!

خطاب النظام السوري العام يمثله أحسن تمثيل، فهو عليل وخاو ورديء ومشوش في الوقت نفسه، كما يتصف بالوقاحة لأنه يعتبر المتلقي السوري «أهبل» أو بنصف عقل، حتى يصدق تلك الطروحات الوهمية التي يتبناها: ذلك الخطاب عندما تظهر نتيجة الانتخابات الرئاسية التي سوف تحقق للرئيس نجاحا كاسحا بعد أسابيع من الآن، سوف يبين للشعب السوري وحتى لمن بقي منه مساندا خوفا أو رجاء، أن وهم التغيير أو الإصلاح قد فات زمانه، وأن الانتصار الذي يتحدث عنه الخطاب السوري اليوم هو انتصار تلفزيوني على أحسن تقدير.

آخر الكلام:

أكثر المتفائلين يعطون وقتا لا يقل عن أشهر لظهور تشكيل وزاري جديد بعد الانتخابات الأخيرة في العراق.. الديمقراطية لا تنتعش في مجتمع متصدع.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية